

أولياء أمور 160 ألف مدرسة خاصة ودولية يصرخون من ارتفاع المصروفات وينتقدون تحويل التعليم إلى تجارة



الأربعاء 29 يوليو 2026 11:00 م

طالبات أسر مصرية وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بضبط مصروفات أكثر من 160 ألف طالب بالمدارس الخاصة والدولية مع اقتراب العام الدراسي الجديد، بعد تصاعد شكاوى الزيادات السنوية والرسوم الإضافية، بما ينذر بتفاقم الأعباء المالية على ملايين الأسر

وبالتوازي مع ذلك، تكشف الأزمة اتساع الفجوة بين وعود تطوير التعليم والواقع الذي تواجهه الأسر، إذ تتحول المدارس الخاصة تدريجيا إلى أدوات لتعظيم الأرباح، بينما تتراجع الرقابة ويجد أولياء الأمور أنفسهم أمام خيارات محدودة وتكاليف متصاعدة

لذلك، تصاعدت مطالب أولياء الأمور بضرورة وضع ضوابط صارمة تربط أي زيادة في المصروفات بمستوى جودة التعليم الحقيقي، بدلا من ترك المدارس تحدد الرسوم بصورة يعتبرها كثيرون بعيدة عن الرقابة الفعالة

كما أن شكاوى الأسر لم تعد تقتصر على قيمة المصروفات الأساسية، وإنما امتدت إلى الرسوم الإضافية المرتبطة بالزي المدرسي والكتب والأنشطة وخدمات النقل، والتي أصبحت تمثل عبئا ماليا متزايدا مع بداية كل عام دراسي

ومن ثم، يرى أولياء الأمور أن استمرار فرض هذه الرسوم دون مراجعة دقيقة يخلق حالة من انعدام العدالة بين المدارس، ويؤدي إلى استنزاف دخول الطبقة المتوسطة التي تتحمل أعباء اقتصادية متلاحقة

غير أن المطالب لم تقتصر على خفض الرسوم، بل شملت إعادة تقييم المدارس الخاصة والدولية وفقا لمعايير موضوعية تضمن حصول الأسر على خدمة تعليمية تتناسب مع ما تدفعه من مبالغ

علو على ذلك، يطالب ممثلو مجالس الأمناء بتفعيل لجان تفتيش مالية وإدارية مفاجئة لمراجعة أوضاع المدارس، والتأكد من التزامها بالقواعد المنظمة للمصروفات وعدم فرض رسوم غير معتمدة

بناء على ذلك، دعا أولياء الأمور إلى توقيع عقوبات رادعة على المدارس المخالفة قد تصل إلى وضعها تحت الإشراف المالي والإداري، لضمان احترام اللوائح وحماية حقوق الطلاب وأسرهم

وفي المقابل، تتزايد المخاوف من اعتماد بعض المدارس على معلمين أقل تأهيلا لتقليل النفقات، وهو ما ينعكس بصورة مباشرة على جودة العملية التعليمية ومستوى التحصيل الدراسي

كذلك، تتجه المطالب إلى إلزام المدارس بالإفصاح الكامل عن جميع الرسوم قبل بدء الدراسة، بما يمنع ظهور أعباء مالية جديدة خلال العام الدراسي دون موافقة مسبقة من الجهات المختصة

شرائح الجودة

يرى الخبير التربوي حسن شحاتة، أستاذ المناهج بجامعة عين شمس، أن ربط المصروفات بمؤشرات جودة واضحة يمثل خطوة ضرورية لضمان حصول الطالب على تعليم حقيقي، ومنع تحول الرسوم إلى وسيلة لزيادة الأرباح فقط

وبالتالي، يدعم متخصصون فكرة تطبيق نظام شرائح الجودة، بحيث تخضع المدارس لتقييم دوري يشمل كثافة الفصول ومستوى الأنشطة والمختبرات وكفاءة المعلمين قبل الموافقة على أي زيادة جديدة

كما يؤكد خبراء التعليم أن استقرار أوضاع المعلمين المالية يعد أحد أهم عناصر جودة التعليم، لأن انخفاض الرواتب يدفع الكفاءات إلى مغادرة المدارس أو البحث عن مصادر دخل بديلة

معايير الرقابة

يوضح الخبير التربوي كمال مغيث، الباحث بالمركز القومي للبحوث التربوية، أن الرقابة الفعالة لا تقتصر على مراجعة المصروفات، بل تشمل متابعة الأداء التعليمي ومستوى الخدمات ومدى التزام المدارس بالمعايير المعلنة

لزيادة الشفافية، يطالب متخصصون بإصدار تصنيف رسمي للمدارس يوضح مستوى الجودة والخدمات وقيمة الرسوم، حتى يتمكن أولياء الأمور من المقارنة بين المؤسسات التعليمية على أسس واضحة

وفي السياق ذاته، يطالب خبراء بإلزام المدارس بنشر بياناتها المالية الأساسية المتعلقة بالمصروفات والخدمات، بما يعزز ثقة المجتمع ويحد من فرض رسوم غير معلنة

رسوم خفية

تؤكد الخبيرة التربوية بثينة كشك، وكيل وزارة التربية والتعليم الأسبق، أن الرسوم الخفية أصبحت أحد أبرز مصادر الشكاوى، خاصة فيما يتعلق بالزي المدرسي والكتب الأجنبية والتطبيقات الإلكترونية

إضافة إلى ذلك، يرى مراقبون أن احتكار بعض المدارس لبيع الزي والكتب يرفع الأسعار بصورة مبالغ فيها، ويقيد حق الأسرة في شراء المستلزمات من الأسواق بأسعار أقل

في المقابل، تطالب الأسر بفتح باب المنافسة أمام الموردين، ومنع اشتراط التعامل مع جهات بعينها، بما يخفف الأعباء المالية ويحفظ حقوق المستهلكين

ومن ناحية أخرى، تؤكد النائبة أمل عصفور ضرورة مراجعة جميع عناصر التكلفة التي يتحملها ولي الأمر، وعدم الاكتفاء بالنظر إلى المصروفات الدراسية الأساسية عند تقييم الأعباء

لذلك، تعتزم لجنة التعليم بمجلس النواب مناقشة ملف جودة التعليم في المدارس الخاصة والدولية خلال دور الانعقاد المقبل، سعياً لوضع معايير أكثر وضوحاً لتنظيم الزيادات السنوية

وعلى الرغم من المطالب البرلمانية، يشكك كثير من أولياء الأمور في جدوى الإجراءات إذا لم تقترن بآليات رقابية مستمرة وعقوبات قابلة للتنفيذ على المدارس المخالفة

في الوقت نفسه، يحذر تربويون من أن استمرار ارتفاع تكاليف التعليم الخاص دون تحسين ملموس في الجودة سيدفع مزيداً من الأسر إلى البحث عن بدائل أقل تكلفة رغم محدودية الخيارات

أخيراً، تعكس الأزمة تحدياً متزايداً أمام منظومة التعليم، إذ أصبح تحقيق التوازن بين الاستثمار في المدارس الخاصة وحماية حق الأسر في تعليم جيد بتكلفة عادلة مطلباً ملحاً لا يحتمل مزيداً من التأجيل